



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.2, Issue 53 (2026), 158378- 158408

USRIJ Pvt. Ltd

**اقتصاديات المعرفة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية
في ضوء رؤية 2030م**

**Knowledge Economics and Its Applications in the Kingdom of Saudi Arabia
in Light of Vision 2030**

أ.نوف بنت علي بن محمد التركي

باحثة دكتوراه فلسفة القيادة التربوية بجامعة القصيم

noof.ali.alturki37@gmail.com

د. عواطف بنت علي السيف العوفي

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك بجامعة القصيم

dr.awtif@gmail.com

1447هـ - 2026م

المخلص

يهدف هذا البحث إلى استعراض اقتصاديات المعرفة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م، من خلال الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي النوعي والأسلوب الكمي المبسط المستند إلى المؤشرات الرسمية الصادرة عن الجهات الدولية والوطنية. وقد تناول البحث سبعة محاور رئيسة تتوزع وفق أسئلته الأربعة؛ إذ عالج المحور الأول مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه، واستعرض المحور الثاني منظوره الإسلامي القائم على الاستغلال الأمثل للموارد وطلب العلم. وتناول المحور الثالث أهمية اقتصاديات المعرفة وسماتها ودور القيادة في تعزيز التحول نحوها، مستنداً إلى مفهوم قيادة المعرفة بوصفه نمطاً قيادياً جديداً يقوم على التمكين والابتكار وتبادل المعرفة. فيما استعرض المحور الرابع مجالات اقتصاد المعرفة وتحدياته المتشابكة، وكشف المحور الخامس عن تطبيقاته العملية في المملكة متمثلةً في أودية التقنية والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية وتعليم اللغة الصينية. وناقش المحور السادس مفهوم الاقتصادات الملونة وأنواعها وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة. أما المحور السابع فركز على التوجهات المعرفية للمملكة ومؤشراتها الكمية وفق التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م، والتي كشفت عن

تصدر المملكة عدداً من المؤشرات الدولية في مجالي التقنية والذكاء الاصطناعي، وبلوغ مساهمة الاقتصاد الرقمي 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات تدعو إلى تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتوسيع الحقائق العلمية التكنولوجية، وتبني الاقتصادات الملونة في استراتيجيات التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الاقتصادات الملونة، رأس المال البشري، رؤية 2030، التحولات الرقمية، قيادة المعرفة.

Abstract

This study aims to explore knowledge economics and its applications in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030, using a simplified mixed-methods approach that combines qualitative-descriptive analysis with a simplified quantitative method based on official indicators from national and international sources. The study addresses seven main themes distributed across four research questions. The first theme examines the concept and characteristics of the knowledge economy, while the second explores its Islamic perspective grounded in optimal resource utilization and the pursuit of knowledge. The third theme addresses the importance of knowledge economics, its features, and the role of leadership in driving the transition toward it, highlighting knowledge leadership as a new leadership model based on empowerment, innovation, and knowledge sharing. The fourth theme reviews the fields of the knowledge economy and its complex challenges, and the fifth reveals its practical applications in Saudi Arabia, including technology valleys, smart cities, artificial intelligence, digital governance, and Chinese language education. The sixth theme discusses the concept, types, and relationship of colorful economies to sustainable development goals. The seventh theme tracks Saudi Arabia's knowledge trends and quantitative indicators from the Vision 2030 Annual Report 2025, which revealed the Kingdom's leading position in several international indices in technology and artificial intelligence, with the digital economy contributing 15.8%



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

of GDP. The study concludes with recommendations to enhance investment in human capital, expand science and technology parks, and integrate colorful economies into national development strategies.

Keywords: Knowledge Economy, Colorful Economies, Human Capital, Vision 2030, Digital Transformation, Knowledge Leadership.

المقدمة

تُعدّ المعرفة من المفاهيم المعقدة التي تتسم بتعدد تعريفاتها وأبعادها، نظراً لارتباطها بطبيعة الإنسان وتفاعلاته الفكرية والاجتماعية عبر الزمن. فقد شهدت المعرفة تطوراً مستمراً جعلها تنتقل من مجرد معلومات إلى مورد استراتيجي مؤثر في مختلف جوانب الحياة، وأصبحت تمثل الأساس الذي تقوم عليه الاقتصادات الحديثة فيما يُعرف باقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على إنتاج المعرفة وتوظيفها واستثمارها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أحمد، 2019).

وقد أسهمت التحولات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات في تعزيز دور المعرفة بوصفها محركاً رئيساً للنمو والابتكار، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة ترتبط بإنتاج المعرفة وتسويقها وربطها بالتعليم والبحث العلمي والتقنية. كما اتسع مفهوم اقتصاد المعرفة ليشمل أبعاداً متعددة، منها البعد التقني والاقتصادي والتعليمي والقيمي، بما في ذلك المنظور الإسلامي الذي يربط المعرفة بمصدرها الإلهي ويوجهها نحو تحقيق التنمية الشاملة (العفواني، 2007).

وفي خضم هذه التحولات برز مفهوم الاقتصادات الملونة بوصفه امتداداً طبيعياً لاقتصاد المعرفة، يُجسّد توظيف المعرفة والإبداع والتقنية في قطاعات متنوعة كالاقتصاد الرقمي والإبداعي والبيئي والثقافي، مما يعكس عمق الترابط بين المعرفة وأهداف التنمية المستدامة (إنترريجونال، 2023). وفي ضوء ذلك، يتناول هذا البحث مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه ومجالاته والتوجهات الحديثة المرتبطة به، مع استعراض الاقتصادات الملونة وتطبيقات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية في إطار التحولات الرقمية المتسارعة.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من التوسع الملحوظ في الاهتمام باقتصاد المعرفة على المستويين العالمي والمحلي، تبقى هناك فجوة في الفهم الشامل لأبعاده المتعددة وارتباطاتها ببعضها. إذ يقتصر كثير من الدراسات على معالجة جوانب محددة من اقتصاد المعرفة دون ربطها بالتوجهات الناشئة كالاقتصادات الملونة ومتطلبات التنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، لا يزال واقع التطبيقات العملية في المملكة العربية السعودية بحاجة إلى تناول أكاديمي متكامل يجمع بين الإطار النظري والتجارب التطبيقية في عصر التحولات الرقمية.

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما مفهوم اقتصاد المعرفة وأبعاده، وكيف تتجلى تطبيقاته العملية في ضوء مفهوم الاقتصادات الملونة وتوجهات المملكة العربية السعودية نحو مجتمع المعرفة في عصر التحولات الرقمية؟

: أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته في عصر التحولات الرقمية؟
2. ما المجالات الرئيسة لاقتصاد المعرفة وتطبيقاتها العملية؟
3. ما مفهوم الاقتصادات الملونة وعلاقتها باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة؟

4. ما أبرز المؤشرات الكمية الدالة على تقدم المملكة العربية السعودية في اقتصاد المعرفة وفق التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته في عصر التحولات الرقمية.
2. استعراض المجالات الرئيسية لاقتصاد المعرفة وتطبيقاتها العملية.
3. استكشاف مفهوم الاقتصادات الملونة وبيان علاقتها باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.
4. رصد أبرز المؤشرات الكمية الدالة على تقدم المملكة في اقتصاد المعرفة في ضوء التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م.

رابعاً: أهمية البحث

أ) الأهمية النظرية

يُقَدِّمُ البحثُ إطاراً نظرياً متكاملًا لمفهوم اقتصاد المعرفة يجمع بين المنظور العلمي والإسلامي، كما يُسهم في إثراء الأدبيات العربية بمفهوم الاقتصادات الملونة وربطها باقتصاد المعرفة وأهداف التنمية المستدامة، ويُعزز الفهم الأكاديمي لعلاقة القيادة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر التحولات الرقمية.

(ب) الأهمية التطبيقية

يُوفِّرُ البحثُ مرجعاً لصانعي القرار في مجال التعليم والاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، ويُعين المؤسسات التعليمية والبحثية على فهم التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة في عصر التحولات الرقمية، كما يُسهم في توجيه السياسات التعليمية نحو بناء مجتمع المعرفة وفق رؤية 2030.

خامساً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج المزجي المبسط، الذي يجمع بين أسلوبين متكاملين: الأول هو المنهج الوصفي التحليلي النوعي، إذ يقوم على استعراض الأدبيات والدراسات المتعلقة باقتصاد المعرفة والاقتصادات الملونة وتحليل مضامينها وتصنيفها وفق محاور موضوعية محددة، فضلاً عن تحليل الوثائق والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة كرؤية المملكة العربية السعودية 2030 وخطط التنمية الوطنية. والثاني هو الأسلوب الكمي المبسط، الذي يستند إلى المؤشرات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الدولية والوطنية، ومنها التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م، مما يُتيح تعزيز النتائج النوعية بأرقام وبيانات كمية موثوقة.

سادساً: حدود البحث

الحدود الموضوعية

يقتصر البحث على دراسة اقتصاديات المعرفة من حيث المفهوم والأهمية والمجالات والتطبيقات العملية، مع إضافة محور الاقتصادات الملونة وأنواعها، ورصد التوجهات المعرفية للمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 في عصر التحولات الرقمية.

الحدود الزمانية

يتناول البحث الدراسات والتقارير والمصادر المنشورة حتى عام 2026م.

الحدود المكانية

يُولي البحث اهتماماً خاصاً بالتجربة السعودية في مجال اقتصاد المعرفة.

سابعاً: مصطلحات البحث

1. اقتصاد المعرفة

"الاقتصاد الذي يجري فيه توليد واستغلال المعارف لتؤدي دورها المهم في خلق ثروته، عندما يكون لدور المعرفة أهمية أكبر مقابل الموارد الطبيعية ورأس المال المادي" (Ian Brinkley, 2016)، في أحمد، (2019).

2. اقتصاديات المعرفة

مجال معرفي يهتم بإنتاج المعرفة وتوظيفها واستثمارها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الاستفادة من المعارف الأجنبية فضلاً عن تكييف وخلق المعرفة المحلية (Dahlman, 2003، في أحمد، 2019).

3. الاقتصادات الملونة

منظومة من النماذج الاقتصادية المتخصصة التي تُصنّف وفق ألوان رمزية تعبّر عن طبيعة كل قطاع ودوره في دعم التنمية المستدامة، كالاقتصاد الأخضر والأزرق والبرتقالي والأبيض والبنفسجي، في مقابل الاقتصاد الأسود الذي يُعيق أهداف التنمية (إنتريجونال، 2023).

4. التحولات الرقمية

عملية التحول الشامل في أنماط العمل والحياة والاقتصاد اعتماداً على تقنيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، وهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين.

5. رأس المال البشري

القدرات والمهارات والمعارف التي يمتلكها الأفراد والتي يمكن توظيفها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُعدّ الركيزة الأساسية في اقتصاد المعرفة (بخوش، 2015).

ثامناً: الإطار النظري

السؤال الأول: ما مفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته في عصر التحولات الرقمية؟

المحور الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه

تعريف المعرفة

إن المعرفة غامضة إلى حد ما؛ إذ تتغير مع تغير الإنسان والزمان باستمرار، وتتوالد من جديد بمفاهيم واستخدامات متنوعة (أحمد، 2019). وتمتاز المعرفة بثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الديناميكي، إذ تنشأ المعرفة نتيجة تفاعل اجتماعي وحوار بين الأفراد والمؤسسات، وهي مجرد معلومات إذا لم تُوضع في سياق معين في وقت معين؛ والبعد الإنساني، إذ تتعلق المعرفة بالنشاط الإنساني العقلي والحسي والحدسي؛ والبعد النسبي، إذ تحاول تبرير معتقدات الإنسان بمفاهيم نسبية في أعين مختلف الأفراد مثل الزيف والحقيقة والصواب والخطأ.

تعريفات الاقتصاد المعرفي

تعددت تعريفات الاقتصاد المبني على المعرفة، وقد أوردها أحمد (2019) على النحو الآتي: عرّفه Ian Brinkley (2016) بأنه الاقتصاد الذي يجري فيه توليد واستغلال المعارف لتؤدي دورها المهم في خلق ثروته، فيما عرّفه Business Dictionary (2013) بأنه اقتصاد قائم على إنشاء وتنظيم وتداول المعرفة، أصبحت فيه المفاهيم الاقتصادية التقليدية كندرة الموارد لم تعد المشكلة الرئيسية. أما Dahlman (2003) فعرفه بأنه اقتصاد مجتمع يستخدم المعارف بفعالية لتنميته الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الاستفادة من المعارف الأجنبية وتكييف وخلق المعرفة المحلية. وعرّفه OECD (2013) بأنه تعبير لوصف التوجهات في المجتمعات المتقدمة نحو زيادة الاعتماد على المعارف والمعلومات ومستويات عالية من المهارة.

خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بجملة من الخصائص التي تُميزه عن الاقتصادات التقليدية (أحمد، 2019)؛ إذ تُعتبر المعلومات مصدراً اقتصادياً في ذاتها وليس مجرد وسيلة لتحقيق معاملات اقتصادية، ويرتبط إنتاج المعرفة ارتباطاً تاماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما يوجد ارتباط وثيق بين إنتاج المعرفة وسيادة قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن أن الإنتاج المعرفي يتطلب وجود نظام تعليمي فعال يعتمد على التقنيات العلمية والمناهج الحديثة وبنوكاً للمعلومات تتسم بالمصداقية والشفافية. وقد أصبح المجتمع العالمي الحالي أسير المعرفة، حيث ترسم المعرفة مسار العالم وتحدد اتجاهاته في المستقبل.

المحور الثاني: اقتصاديات المعرفة من منظور إسلامي

يرى العفواني (2007) أن الفكر الاقتصادي في الإسلام موجود في العقيدة والشريعة الإسلامية من خلال النظرة الشاملة للكون والإنسان والحياة، وبذلك يتميز الفكر الإسلامي عن غيره من الأفكار الاقتصادية التي سبقته أو عاصرته أو لحقته.

أهداف الاهتمام الإسلامي باقتصاديات المعرفة

يهدف الاهتمام الإسلامي باقتصاديات المعرفة إلى تحقيق جملة من الأهداف السامية، يوردها العفواني (2007)، أبرزها: الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ودراسة الأساليب التي يمكن من خلالها محاربة استنزاف الموارد والتلوث البيئي والهدر المطلق، وإشباع الحاجات المادية، وتنظيم أنماط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة في الإسلام، وتحقيق التقدم للأفراد والمجتمع في إطار العرفان بالشكر لله عز وجل، وتحقيق أهداف السعي الحلال والكسب الحلال والاستثمار الأمثل للموارد، وتمكين أبناء الأمة الإسلامية من التواصل مع الأمم المتقدمة.

مبادئ اقتصاديات المعرفة في الإسلام

تقوم اقتصاديات المعرفة في الإسلام على مبادئ رئيسة يوردها العفواني (2007)؛ يتمثل أولها في الاستغلال الأمثل للموارد بأنواعها من خلال العلم والثقافة عملاً بأول آية قرآنية وهي اقرأ باسم ربك الذي خلق، فهي دعوة إلى القراءة والعلم وإعمال العقل. وثانيها أن المعرفة في الإسلام تدعو الإنسان المسلم إلى إعمال عقله في الكون والتفكير الأمثل في استغلال الموارد والتفكير المرن وعدم التشدد. وثالثها أن المعرفة في الإسلام متنوعة ومتعددة وتطلب من أي مكان في العالم، فالحكمة ضالة المؤمن. ورابعها أن الإسلام يدعو أتباعه إلى متابعة التطورات العالمية والتواصل الهادف معها. وخامسها أن المعرفة في الإسلام تستدعي بناء الشخصية المسلمة المتوازنة القادرة على التفاعل مع العولمة والاندماج الفعال في النظام العالمي الجديد.

المحور الثالث: أهمية اقتصاديات المعرفة وسماتها والقيادة

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

كان من نتائج التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات حدوث تغييرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة، وخاصة في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان المجتمع المعاصر يوصف بأنه مجتمع المعلومات الذي تتدفق فيه المعلومات بسهولة ووفرة، فقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لما يُطلق عليه مجتمع المعرفة الذي يعمل على إنتاج المعرفة وتسويقها بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً رئيساً (أحمد، 2019).

سمات المعلومات في عصر اقتصاديات المعرفة

ستأخذ المعلومات في عصر اقتصاديات المعرفة سمات محددة (أحمد، 2019)؛ إذ سعتبر المعلومات مصدراً اقتصادياً في ذاتها، ولن تكون مجرد وسيلة لتحقيق المعاملات الاقتصادية، بل ستمتد إلى إنتاج

المعرفة واعتبار القدرة على تحقيق ذلك السمة الأساسية المميزة لمجتمع المستقبل. كما أصبح الاهتمام بإنتاج المعرفة علماً له أسسه وقواعده في القرن الحادي والعشرين، وأصبح المجتمع العالمي الحالي أسير المعرفة حيث ترسم المعرفة مسار العالم وتحدد اتجاهاته في المستقبل، وتتسم فيه المعرفة بالتماسك والتلاحم مما سيؤدي إلى أن تكون المعرفة سلعة رائجة في القرن الحادي والعشرين.

التعليم وإنتاج وتسويق المعرفة

تسعى كل فلسفة تربوية إلى تحديد غايات التربية وعليها أن تجيب عن سؤالين محوريين (أحمد، 2019):
الأول لماذا نعلم ونتعلم؟ نعلم ونتعلم من أجل تمكين الإنسان من اكتساب المعرفة وتنمية قدراته والتكيف مع متغيرات الحياة والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع. والثاني ما سمات التربية في عصر المعلومات؟
تتسم التربية في عصر المعلومات بأنها تركز على التعلم مدى الحياة، وتهتم بكيفية الوصول إلى المعرفة أكثر من مجرد كم المعلومات، وتربط التعليم بالتقنية والفضاء المعلوماتي، وتتمى مهارات التفكير والتحليل والتكيف مع التغيير السريع. وقد حددت الأدبيات التربوية أربع غايات للتربية في عصر المعلومات هي:
تعلم لتتعرف، وتعلم لتعمل، وتعلم لتكون، وتعلم لتتعاش مع الآخرين.

دور القيادة في اقتصاد المعرفة

تعد القيادة من المرتكزات الأساسية في التحول نحو اقتصاد المعرفة؛ إذ إن هذا الاقتصاد لم يعد يقوم على الموارد المادية والطبيعية بقدر ما يقوم على الإبداع والابتكار ورأس المال البشري وتوظيف المعرفة في تحقيق التقدم والإنجاز الاقتصادي (دخدم وابن جدو، 2025). وقد برزت قيادة المعرفة بوصفها نمطاً قيادياً جديداً يكون جوهره تمكين الأفراد وتعزيز التعلم التنظيمي وتوليد المعرفة وتوظيفها في اتخاذ القرار وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وتتميز بخصائص أبرزها: القدرة على توجيه رأس المال الفكري وتحفيز الابتكار،

وخلق بيئة ديناميكية تحفز تبادل المعرفة وتشجع على المخاطرة المدروسة، وتبني آليات للتعلم المستمر والتفكير النقدي (صبري، 2019؛ دخدم وابن جدو، 2025). والعلاقة بين القيادة واقتصاد المعرفة علاقة تكاملية؛ إذ إن نجاح الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يتطلب تحولاً في الفكر القيادي من التركيز على التحكم والإدارة إلى التركيز على التمكين والإلهام.

السؤال الثاني: ما المجالات الرئيسية لاقتصاد المعرفة وتطبيقاتها العملية؟

المحور الرابع: مجالات اقتصاد المعرفة وتحدياتها

مجالات اقتصاد المعرفة

مجالات اقتصاد المعرفة هي القطاعات والأنشطة التي تقوم أساساً على توظيف المعرفة والابتكار ورأس المال البشري أكثر من اعتمادها على الموارد المادية التقليدية. وتشمل أبرز هذه المجالات (أحمد، 2019): التعليم والتدريب من خلال المدارس والجامعات والتعليم الإلكتروني وبناء رأس المال البشري عالي المهارة، والبحث العلمي والتطوير عبر المراكز البحثية ومعامل الجامعات، وتقنية المعلومات والاتصالات من برمجة وتطوير برمجيات وحوسبة سحابية وذكاء اصطناعي، والابتكار وريادة الأعمال المعرفية، والخدمات المالية وخدمات الأعمال المتقدمة، والصناعات عالية التقنية كالتكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية، والخدمات الصحية المبنية على المعرفة.

التعليم للمستقبل نحو استثمار أفضل للمعرفة

تسعى الدول جاهدة نحو بناء نظام تعليمي يعمل على استثمار أفضل وفعال للمعرفة باعتبار أن الاستثمار المعرفي هو جواز المرور إلى القرن القادم (أحمد، 2019). ويتسم التعليم الموجه لاقتصاد المعرفة بأنه تعليم فعال يهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع، ويواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، ويتفاعل مع مشكلات المجتمع ويمكّن إرادة التغيير، ويمكّن فلسفة متكاملة تشمل الأساليب والمناهج وطرق التدريس، ويهدف إلى الارتقاء الشامل بالفرد أخلاقياً واجتماعياً وثقافياً، ويركز على استغلال القدرات الإبداعية الكامنة في نفوس وعقول الطلاب (بخوش، 2015).

ثالثاً: التوجهات المستقبلية في تقنية المعلومات والاتصالات

تُعدّ البيانات الضخمة (Big Data) حلاً فعالاً للتعامل مع تزايد حجم وسرعة وتنوع وتدفق البيانات الحديثة لاكتشاف الأنماط والمؤشرات والدلالات باستخدام التحليلات المنطقية مما يفيد التنمية الاقتصادية والصحية والمعرفية في مختلف جوانب الحياة (أحمد، 2019). ومن أمثلة الاستفادة منها: التحول الثقافي نحو اتخاذ القرارات المنطقية المستندة إلى البيانات، وتحليل بيانات العملاء لتحسين التسعير عبر دورات حياة المنتج، وانطلاق ثورة في الرعاية الصحية الإلكترونية كاستخدام البيانات المرسلة من أجهزة القياس الحيوية في جسم الإنسان.

رابعاً: تحديات اقتصاديات المعرفة

تواجه اقتصاديات المعرفة في الوقت الراهن جملة من التحديات المتشابكة التي لم تعد تقتصر على التعليم والبحث العلمي بصورتها التقليدية، بل امتدت لتشمل أبعاداً رقمية وتقنية ومؤسسية وأخلاقية أكثر تعقيداً (بخوش، 2015). ومن أبرز هذه التحديات: الفجوة الرقمية والمهارية المتمثلة في التفاوت في الوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية الرقمية والتفاوت في امتلاك المهارات الرقمية والمعرفية، وتسارع التغيير التقني

وتقادم المهارات الذي يفرض على المؤسسات التعليمية تحديث برامجها ومناهجها بصورة مستمرة، وضعف جودة التعليم والاعتماد على التلقين ومحدودية تنمية الإبداع والابتكار، وقصور الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في الوظائف المعرفية والتقنية، وتحديات حوكمة البيانات والخصوصية والأمن السيبراني، والتحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي كالتحيز الخوارزمي وحقوق الملكية الفكرية، والتفاوت العالمي في إنتاج المعرفة وتوطينها، وضعف التحول إلى القيادة الملائمة لاقتصاد المعرفة (دخدم وابن جدو، 2025).

المحور الخامس: التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة

الحدائق العلمية التكنولوجية (أودية التقنية)

تُعرّف الحدائق العلمية التكنولوجية بأنها منظومة متكاملة تجمع بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية من جهة، والمؤسسات الصناعية والشركات المنتجة من جهة أخرى، بهدف الاستفادة من مواردها ومصادر خبراتها المتنوعة، وتوفير البنية التحتية والمرافق والتقنيات الحديثة الداعمة للأنشطة البحثية، وتحفيز التطور الاقتصادي، وتحويل الأبحاث والأفكار النظرية إلى منتجات قابلة للاستخدام الفعلي (الشيبلي وابن زيد والمبيريك، 2026). وتتمثل أهمية الحدائق العلمية والتكنولوجية في أنها تُمثل حافزاً لتغيير ثقافة الجامعات وتُعدّ رابطاً فعالاً للابتكار، وتُعزز توظيف الخريجين المحليين وتوفر فرص عمل عالية الجودة، وتمثل مصدراً للدخل للجامعة، وتدعم الشركات الناشئة والشركات الرائدة وتشجع الأبحاث التطبيقية.

وفي المملكة العربية السعودية تُعرف الحدائق العلمية التكنولوجية بأودية التقنية، وأبرزها: شركة وادي الرياض للتقنية (جامعة الملك سعود) التي تأسست عام 2010م وتهدف إلى المساهمة الفاعلة في تطوير الاقتصاد المعرفي (شركة وادي الرياض، د.ت)؛ وشركة وادي مكة للتقنية (جامعة أم القرى) التي تأسست

بموجب مرسوم ملكي بتاريخ 1 ربيع الثاني 1433هـ (شركة وادي مكة للتقنية، د.ت)؛ ووادي جدة (جامعة الملك عبدالعزيز) الذي تأسس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/20) بتاريخ 15 ربيع الثاني 1431هـ (جامعة الملك عبدالعزيز، د.ت)؛ ومنتزه كاوست للأبحاث والتقنية (جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية) بوصفه بيئة متخصصة للشركات التقنية ورواد الأعمال (جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، د.ت). وفي منطقة القصيم: احتضان وادي السيليكون في جامعة القصيم بناءً على توجيه سمو أمير المنطقة في 27 يناير 2025م (جامعة القصيم، 2025)؛ وحاضنة ابتكار بجامعة القصيم (جامعة القصيم، 2026)؛ وواحة عبدالله الحمد الزامل للعلوم في عنيزة التابعة لمركز القصيم العلمي (مركز القصيم العلمي، د.ت).

المدن الذكية واقتصاد المعرفة

تُعَدُّ المدن الذكية من أبرز التجلّيات التطبيقية لاقتصاد المعرفة؛ إذ تُجسّد كيف تتحوّل البيانات والتقنية الرقمية إلى أصول معرفية تُحرّك الاقتصاد الوطني. وقد أبرز تقرير الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بعنوان نحو بناء مدن ذكية آمنة الصادر في يونيو 2024م حجم الاستثمار الوطني في البنية التحتية للمعرفة الرقمية؛ إذ تسعى سدايا إلى إطلاق قيمة البيانات بوصفها أصلاً وطنياً، وهذا التوجه يُترجم مفهوم اقتصاديات المعرفة القائم على أن البيانات باتت رأس مال إنتاجي لا يقل أهمية عن رأس المال المادي التقليدي (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2024).

ومن أبرز ما كشفه التقرير: استضافة 238 مركز بيانات حكومي عبر منصة السحابة الحكومية، ودمج بيانات أكثر من 295 نظاماً حكومياً في بنك البيانات الوطني، وتحقيق وفورات تزيد على 51 مليار ريال من منصة استشراف لدعم القرار، وتوفير أكثر من 6600 مجموعة بيانات للاستخدام الحكومي. كما كشف

عن نماذج خدمية رقمية أبرزها: منصة توكلنا بأكثر من 32 مليون مستخدم نشط، ومنصة نفاذ للهوية الرقمية بأكثر من 1.8 مليون عملية تحقق يومياً. وعلى صعيد المدن الذكية، ظهرت خمس مدن سعودية في مؤشر IMD للمدن الذكية لعام 2024، مع حضور الرياض في المرتبة 25 عالمياً (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2024).

تعلم اللغة الصينية في المملكة العربية السعودية

يُمثل تعلم اللغة الصينية أحد تطبيقات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية؛ لما يتيح من توسيع للانفتاح الثقافي والعلمي، وبناء جسور للتواصل المعرفي مع واحدة من أبرز القوى الاقتصادية والتقنية عالمياً. ويسهم تعلم اللغة الصينية في دعم التبادل العلمي والثقافي، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات السعودية والصينية، بما يدعم نقل المعرفة والخبرات ويوسع مجالات التعاون في البحث والنشر والترجمة والملتقيات العلمية. وفي هذا الإطار، أشار تقرير مركز البحوث والتواصل المعرفي (2024) إلى أنشطة وبرامج وشراكات متعددة مع جهات صينية، بما يعكس البعد المعرفي والثقافي لهذا التوجه في المملكة.

الذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أبرز تطبيقات اقتصاد المعرفة لأنه يقوم على توظيف المعرفة والبيانات والخوارزميات في إنتاج حلول ذكية تُسهم في تحسين الأداء ورفع الكفاءة في مختلف القطاعات. وفي المملكة العربية السعودية يمثل إطلاق عام الذكاء الاصطناعي 2026م توجهاً وطنياً نحو تسريع التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال تعزيز الابتكار وتوسيع التمكين الرقمي وبناء القدرات الوطنية (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2026).

الحوكمة المستدامة واقتصاد المعرفة

من تطبيقات اقتصاد المعرفة الحوكمة المستدامة؛ إذ إن تحقق الاقتصاد المعرفي في الدول يتطلب وجود إطار مؤسسي متقدم يضمن كفاءة إدارة الموارد وجود صنع القرار واستدامة السياسات العامة. وتُعرف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية اللازمة لإدارة شؤون الدولة، بما يشمل أساليب اتخاذ القرارات وتنفيذها وإدارة الموارد بكفاءة وفاعلية (المركز السعودي للحوكمة، د.ت). وفي المملكة العربية السعودية تتجلى العلاقة بين الحوكمة واقتصاد المعرفة في توجهات رؤية المملكة 2030 التي تستهدف بناء اقتصاد مزدهر قائم على تنمية القدرات البشرية والاستثمار في التعليم ودعم الابتكار وتهيئة بيئة تنظيمية أكثر كفاءة وشفافية.

السؤال الثالث: ما مفهوم الاقتصادات الملونة وعلاقتها باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة؟

المحور السادس: الاقتصادات الملونة وعلاقتها باقتصاد المعرفة

مفهوم الاقتصادات الملونة ونشأتها

برز مفهوم الاقتصادات الملونة في إطار اهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية بتحقيق التنمية المستدامة. وقد حلل تقرير ملامح صعود الاقتصادات الملونة في العلاقات الدولية الصادر عن مركز إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية (2023) أبعاد صعود هذا المفهوم عالمياً، وأشار إلى أن هذه الاقتصادات الملونة

تدعم جميعها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتثبت دعائمها. وتجدر الإشارة إلى الترابط العضوي بين الاقتصادات الملونة واقتصاد المعرفة؛ إذ تشترك جميعاً في توظيف المعرفة والإبداع والتقنية لتحقيق التنمية، وتُعدّ الاقتصادات الملونة تجليات قطاعية متخصصة لمبادئ اقتصاد المعرفة (إنترريجونال، 2023).

أنواع الاقتصادات الملونة

تتنوع الاقتصادات الملونة وتتعدد (إنترريجونال، 2023)؛ فالاقتصاد الأبيض أو الاقتصاد الرقمي نشأ منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، ويُعنى بالأنشطة الاقتصادية والمعاملات التجارية التي تستند إلى التقنيات والأدوات الرقمية، مما يجعله الامتداد الطبيعي الأبرز لاقتصاد المعرفة في العصر الرقمي. أما الاقتصاد البرتقالي أو الاقتصاد الإبداعي فيمثل جانباً مهماً ومحورياً يجمع بين الموهبة والإبداع والتكنولوجيا والثقافة. والاقتصاد الأزرق يمثل مسار العالم نحو الإدارة المستدامة للبحار والمحيطات. والاقتصاد البنفسجي يُعنى بالثقافة والفكر والمواهب وذوي الاحتياجات الخاصة. والاقتصاد الأخضر يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية. في المقابل، يُعدّ الاقتصاد الأسود النشاط السري الذي يعمل على الانتهاك الصارخ للقوانين القائمة، ويُعيق أهداف التنمية المستدامة ويُعرق استثمار ألوان الاقتصاد الأخرى.

الاقتصادات الملونة ودورها في تعزيز أهداف التنمية المستدامة

تشير دراسة إنترريجونال (2023) إلى أن الاقتصادات الملونة الإيجابية تتكامل في دعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ إذ يُسهم كل لون في تحقيق جانب من جوانب التنمية الشاملة. فالاقتصاد الرقمي يُعزز الابتكار والكفاءة، والاقتصاد الإبداعي يُنمي رأس المال الثقافي والفكري، والاقتصاد الأزرق يصون

الموارد البحرية، والاقتصاد البنفسجي يوظف التنوع البشري، والاقتصاد الأخضر يحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

السؤال الرابع: ما أبرز المؤشرات الكمية الدالة على تقدم المملكة في اقتصاد المعرفة وفق رؤية 2030 لعام 2025م؟

المحور السابع: التوجهات المعرفية للمملكة العربية السعودية ومؤشرات رؤية 2030

خطط التنمية والتحول المعرفي

لم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن مشهد التحول إلى الاقتصاد المعرفي؛ إذ انطلقت خطة التنمية التاسعة (1431-1435هـ) ونصّ الهدف الثامن فيها على التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات (أحمد، 2019). وجاءت خطة التنمية العاشرة (1436-1440هـ) لتتضمن هدفاً ثالثاً هو التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، من خلال نشر المعرفة واستثمارها وتوليدها وإدارتها عبر أربعة محاور رئيسة (العزاز والرحيمي والعتيبي والسياري، 2025).

رؤية المملكة 2030 والاقتصاد المعرفي

تضمنت رؤية السعودية 2030 هدفاً استراتيجياً صريحاً هو التحول إلى الاقتصاد المعرفي لنقل المملكة من ترتيبها الخمسين عالمياً في دليل الاقتصاد المعرفي لاحتلال المركز الثلاثين بحلول 2030م (أحمد، 2019). وحددت الرؤية ستة عوامل للتحول السريع إلى الاقتصاد المعرفي أبرزها: توافر إرادة وطنية قوية لتغيير بنیان الاقتصاد السعودي نحو اقتصاد قائم على التقنية والمعرفة، والاستقرار الاقتصادي ووفرة الطاقة،

والانفتاح الاقتصادي والمناخ الجاذب للاستثمار، وتوفر خدمات تقنية المعلومات والأصول البشرية الماهرة، وتزايد الإنفاق الحكومي على مشاريع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

المؤشرات الكمية لتقدم المملكة في اقتصاد المعرفة

تكشف بيانات التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م عن مؤشرات كمية لافتة تُجسّد تقدم المملكة الفعلي في اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي (رؤية السعودية 2030، 2025)؛ إذ حققت المملكة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية، والأولى عالمياً في تمكين المرأة بمجال الذكاء الاصطناعي وفق مؤشر ستانفورد، والثانية عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GTMI)، والثانية على مستوى دول مجموعة العشرين في تطور تنظيمات قطاع الاتصالات والتقنية. كما بلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي 15.8%، وبلغ حجم سوق الاتصالات والتقنية 199 مليار ريال، مع إطلاق أكثر من 500 برنامج ومبادرة لدعم الابتكار والشركات الناشئة. وفي مؤشرات المعرفة والملكية الفكرية، حققت المملكة المرتبة الأعلى عالمياً في الوعي بأثر الملكية الفكرية في تعزيز النمو الاقتصادي وفق تقرير WIPO Pulse، والمرتبة الثالثة عشرة عالمياً في اتفاق حقوق الملكية الفكرية.

تاسعاً: الدراسات السابقة

استعرض البحث عدداً من الدراسات ذات الصلة، وفيما يلي أبرزها:

- دراسة الشيبلي وابن زيد والمبيريك (2026) بعنوان تصور مقترح لتطوير الحقائق العلمية التكنولوجية في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية: توصلت إلى وجود حاجة ملحة لربط البحث العلمي بمتطلبات سوق العمل وتحويل مخرجات الأبحاث إلى منتجات وخدمات تقنية قابلة للتسويق والمنافسة عالمياً.

- دراسة العزاز (2025) بعنوان التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة: خلصت إلى أن نجاح اقتصاد المعرفة يعتمد على تكامل التعليم العالي مع احتياجات السوق وتبني سياسات مرنة تدعم الابتكار.
- دراسة العزاز والرحيمي والعتيبي والسياري (2025) بعنوان دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاديات المعرفة: خلصت إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير البرامج التعليمية المرتبطة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي.
- دراسة الحربي (2024) بعنوان واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المرحلة الثانوية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات: أظهرت أن ممارسات تنمية اقتصاد المعرفة جاءت عالية بجميع أبعادها.
- دراسة دخدم وابن جدو (2025) بعنوان من القيادة التقليدية إلى قيادة المعرفة: أوضحت ضرورة إعادة تعريف القيادة وأدوارها داخل المنظمات في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة.
- دراسة صبري (2019) بعنوان أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: أبرزت الارتباط الوثيق بين أنماط القيادة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- دراسة بخوش (2015) بعنوان أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على الكفاءة التنظيمية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة: أثبتت وجود أثر إيجابي لتدريب وتنمية الموارد البشرية على الكفاءة التنظيمية.

عاشراً: النتائج والتوصيات

أ) النتائج

توصل البحث إلى جملة من النتائج مرتبةً وفق محاور الإطار النظري، أبرزها:

1. اقتصاد المعرفة يمثل تحولاً جوهرياً في طبيعة الاقتصاد المعاصر، حيث أصبحت المعرفة المورد الأكثر تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية.
2. يتوافق المنظور الإسلامي مع متطلبات اقتصاد المعرفة من حيث التأكيد على الاستغلال الأمثل للموارد والسعي الدائم في طلب العلم والمعرفة من مصادرها المتنوعة.
3. قيادة المعرفة نمط قيادي جديد ضروري للتحول الناجح نحو اقتصاد المعرفة يقوم على التمكين والابتكار وتبادل المعرفة.
4. مجالات اقتصاد المعرفة متعددة ومتشعبة تشمل التعليم والبحث العلمي والتقنية والابتكار وريادة الأعمال، وتتطلب استثماراً مستداماً في رأس المال البشري.
5. التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة في المملكة متنوعة تشمل أودية التقنية والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية وتعليم اللغات الاستراتيجية.
6. تحديات اقتصاد المعرفة متشابهة وتتجاوز الجانب التعليمي التقليدي لتشمل أبعاداً رقمية وتقنية ومؤسسية وأخلاقية.

7. الاقتصادات الملونة تمثل توسعاً في مفهوم اقتصاد المعرفة وتجلياته القطاعية، وهي تعكس توجه الدول نحو تنوع مصادر الثروة والتنمية من خلال المعرفة والإبداع والتقنية والبيئة.
8. تُجسّد المؤشرات الكمية الواردة في التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م تقدماً فعلياً ملموساً للمملكة في اقتصاد المعرفة، يتجلى في تصدرها عدداً من المؤشرات الدولية في مجالي التقنية والذكاء الاصطناعي.

(ب) التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يوصي البحث بما يأتي:

1. تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات اقتصاد المعرفة في عصر التحولات الرقمية.
2. الاستفادة من الإطار الإسلامي في توجيه اقتصاد المعرفة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.
3. تطوير أنماط القيادة المؤسسية لتتواءم مع متطلبات قيادة المعرفة القائمة على التمكين والابتكار وتبادل المعرفة.
4. تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص من خلال توسيع شبكة الحدائق العلمية التكنولوجية.
5. وضع أطر تنظيمية وأخلاقية واضحة لمعالجة التحديات الناشئة عن الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات.
6. تقليص الفجوة الرقمية والمهارية بين مناطق وشرائح المجتمع لضمان مشاركة الجميع في اقتصاد المعرفة.
7. تبني سياسات وطنية تدمج مفهوم الاقتصادات الملونة في استراتيجيات التنمية، ولا سيما في قطاعات الاقتصاد الإبداعي والرقمي والبيئي.

8. تعزيز الاستثمار في الاقتصادات الملونة الإيجابية بالتوازي مع محاربة الاقتصاد الأسود الذي يُعيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة

يتضح من العرض السابق أن اقتصاد المعرفة يمثل تحولاً جوهرياً في طبيعة الاقتصاد المعاصر، حيث أصبحت المعرفة المورد الأكثر تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية. ولم يعد التقدم مرتبطاً بعوامل الإنتاج التقليدية، بل أصبح مرهوناً بقدرة المجتمعات على إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في مختلف المجالات.

كما تبين أن نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب تكاملاً بين التعليم والبحث العلمي والتقنية وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب ترسيخ القيم الداعمة للإبداع والابتكار. ويبرز دور التطبيقات المعاصرة مثل الحقائق العلمية والتكنولوجية والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي وتعليم اللغات العالمية في دعم هذا التحول وتعزيز نقل المعرفة وتوطينها.

وتُضيف الاقتصادات الملونة بُعداً جديداً وغنياً لفهم اقتصاد المعرفة؛ إذ تجسّد توظيف المعرفة في قطاعات متنوعة كالإقتصاد الإبداعي والرقمي والبيئي والثقافي والبحري. وفي هذا الإطار، تمثل التوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية نموذجاً واضحاً في السعي نحو بناء اقتصاد معرفي متكامل، تجسّده

المؤشرات الكمية الواردة في التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025م (رؤية السعودية 2030، 2025).
وعليه، فإن تحقيق اقتصاد معرفي فاعل يتطلب استمرارية الجهود المؤسسية وتكامل الأدوار بين مختلف
القطاعات، بما يُسهم في بناء مجتمع معرفي قادر على مواكبة التغيرات العالمية وتحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع

- أحمد، أبو بكر سلطان. (2019). اقتصاد المعرفة للتنمية المستدامة: الفكر رأس مال والمعرفة أصول. الرياض: مركز البحوث والتواصل المعرفي.
- العفواني، ف. ع. (2007). اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الشيبلي، منال بنت صالح، ابن زيد، ياسمين بنت فهد، والمبيريك، هناء بنت فهد. (2026). تصور مقترح لتطوير الحقائق العلمية التكنولوجية في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 34(1)، 67-92. مسترجع من:
<http://search.mandumah.com/Record/1658983>

- دخدم موسى، وبن جدو عبد القادر. (2025). من القيادة التقليدية إلى قيادة المعرفة: ملامح الدور الجديد في اقتصاد المعرفة. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، العدد 30، أكتوبر 2025.
- العزاز، أحلام بنت علي، الرحيمي، بشاير بنت عزام حميد، العتيبي، جواهر بنت صالح، والسياري، ندى بنت خالد حمد. (2025). دور الحكومة السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاديات المعرفة في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة العربية النوعية للتربية، 37، 43-76. مسترجع من:

<http://search.mandumah.com/Record/1580564>

- العزاز، أحلام بنت علي. (2025). التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة: نماذج وتجارب في اقتصاد المعرفة. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 48.
- الحربي، نجلاء سليمان دخيل الله. (2024). واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المرحلة الثانوية بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات. مجلة جامعة المدينة العالمية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 14.
- صبري، هالة أحمد. (2019). أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة. المكتبة الشاملة الذهبية. مسترجع من: <https://ketabonline.com/ar/books/98177>

- بخوش، مدرية يونس. (2015). أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على الكفاءة التنظيمية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تبسة. مجلة رؤى اقتصادية، 9، 233-251.
- مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/744062>

- العريني، عبدالعزيز بن عبدالله. (2024). مكونات القائد من منظور التربية الإسلامية. مجلة جامعة بيشة للعلوم التربوية، المجلد (7)، العدد (1)، ص 313-331.

- إنترجونا لالتحليلات الاستراتيجية. (2023). ملامح صعود الاقتصادات الملونة في العلاقات الدولية. سلسلة تقارير LIGHT HOUSE، العدد الثاني.
- رؤية السعودية 2030. (2025). التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025م. المملكة العربية السعودية: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا. (2024). نحو بناء مدن ذكية آمنة. يونيو 2024. مسترجع من: <https://sdaia.gov.sa>
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2026). الدليل الإرشادي لهوية عام الذكاء الاصطناعي 2026. مسترجع من: https://sdaia.gov.sa/Documents/TYAI_Brand_Guidelines2026.pdf
- مركز البحوث والتواصل المعرفي. (2024). الصين في إسهامات المركز. مسترجع من: <https://online.fliphtml5.com/vuvs/zpog>
- المركز السعودي للحوكمة. (د.ت). المركز السعودي للحوكمة. مسترجع من: <https://governance.sa>
- جامعة القصيم. (2025، 27 يناير). سمو أمير منطقة القصيم يوجه بأن تكون الجامعة حاضنة لوادي السيليكون في المنطقة. مسترجع من: https://www.qu.edu.sa/d_news/3694
- جامعة القصيم. (2026). الجامعة تطلق حاضنة ابتكار 5 لتعزيز تحويل الأفكار إلى مشاريع نوعية. مسترجع من: <https://www.qu.edu.sa/news/63811>



- جامعة الملك عبدالعزيز. (د.ت). شركة وادي جدة. مسترجع من:
<https://kau.edu.sa/ar/page/wadi-jeddah>
- جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. (د.ت). منتزه كاوست للأبحاث والتقنية. مسترجع من:
<https://innovation.kaust.edu.sa/park>
- شركة وادي الرياض. (د.ت). حول شركة وادي الرياض. مسترجع من: <https://rvc.com.sa>
- شركة وادي مكة للتقنية. (د.ت). عن الشركة. مسترجع من: <https://wadimakkah.sa>
- مركز القصيم العلمي. (د.ت). مركز القصيم العلمي. مسترجع من: <https://www.qscedu.sa>